خارج الفقه

۱۳-۲-۹۶ فقه اکبر (مکاتب و نظام ها) ۲۶

دراسات الاستاذ:

مهدي الهادوي الطهراني

سیستم اسلامی

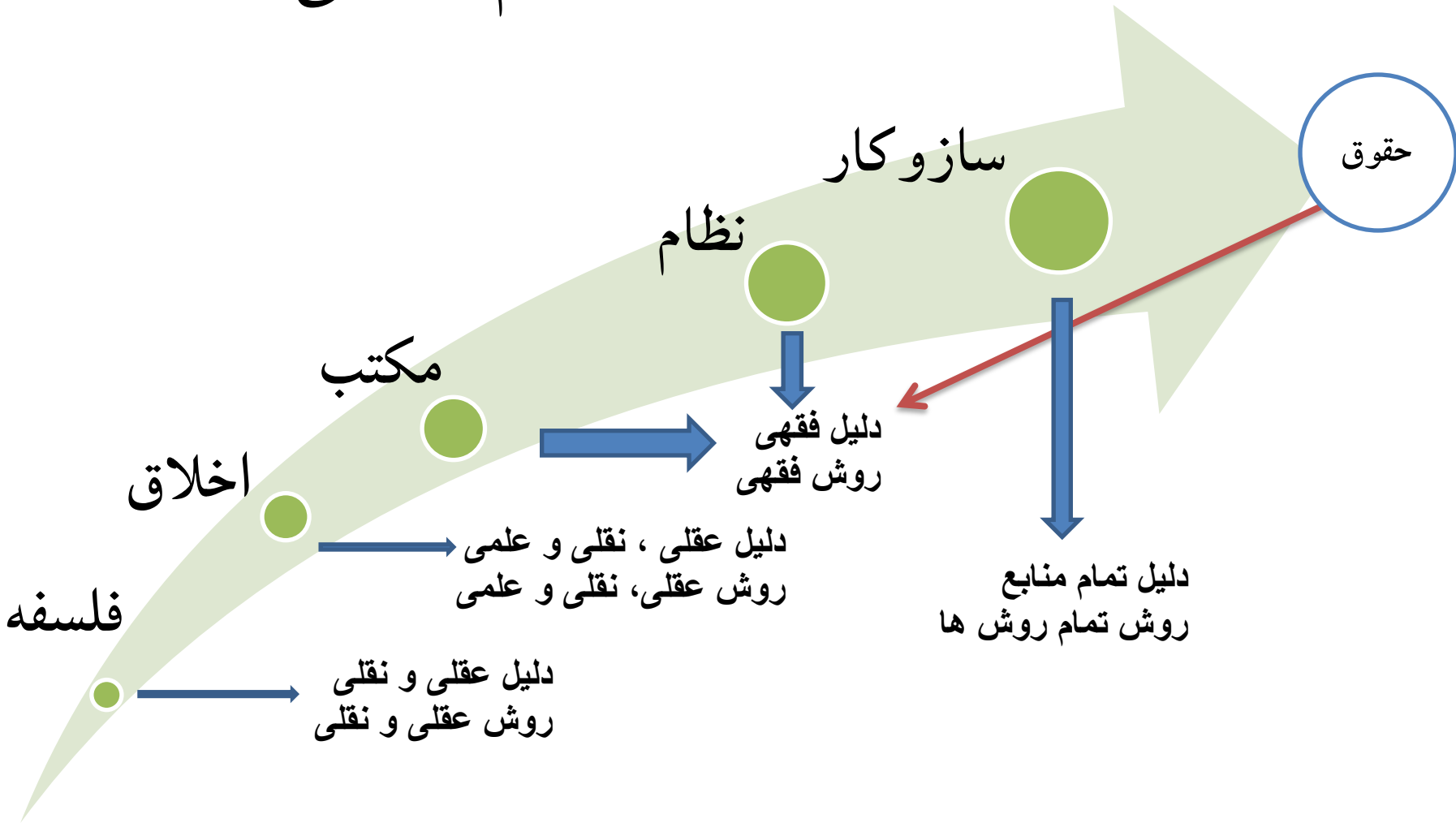

روش دستیابی به فلسفه، مکتب،نظام و سازوکار

مراحل دستیابی به فلسفه،اخلاق مکتب،نظام و سازوکار

۱ – استخراج و کشف عناصر دینی.

۲ – تفکیک عناصر جهان‌شمول از موقعیتی.

۳ – دست یابی به عناصر جهان‌شمول در وراء عناصر موقعیتی

۴ – طبقه بندی عناصر جهان‌شمول

۵ – هماهنگ سازی عناصر جهان‌شمول

۶ – طراحی سازوکار بر اساس عناصر جهان شمول.

مهدی هادوی تهرانی، مبانی کلامی اجتهاد، ص۳۹۵

کشف عناصر دینی

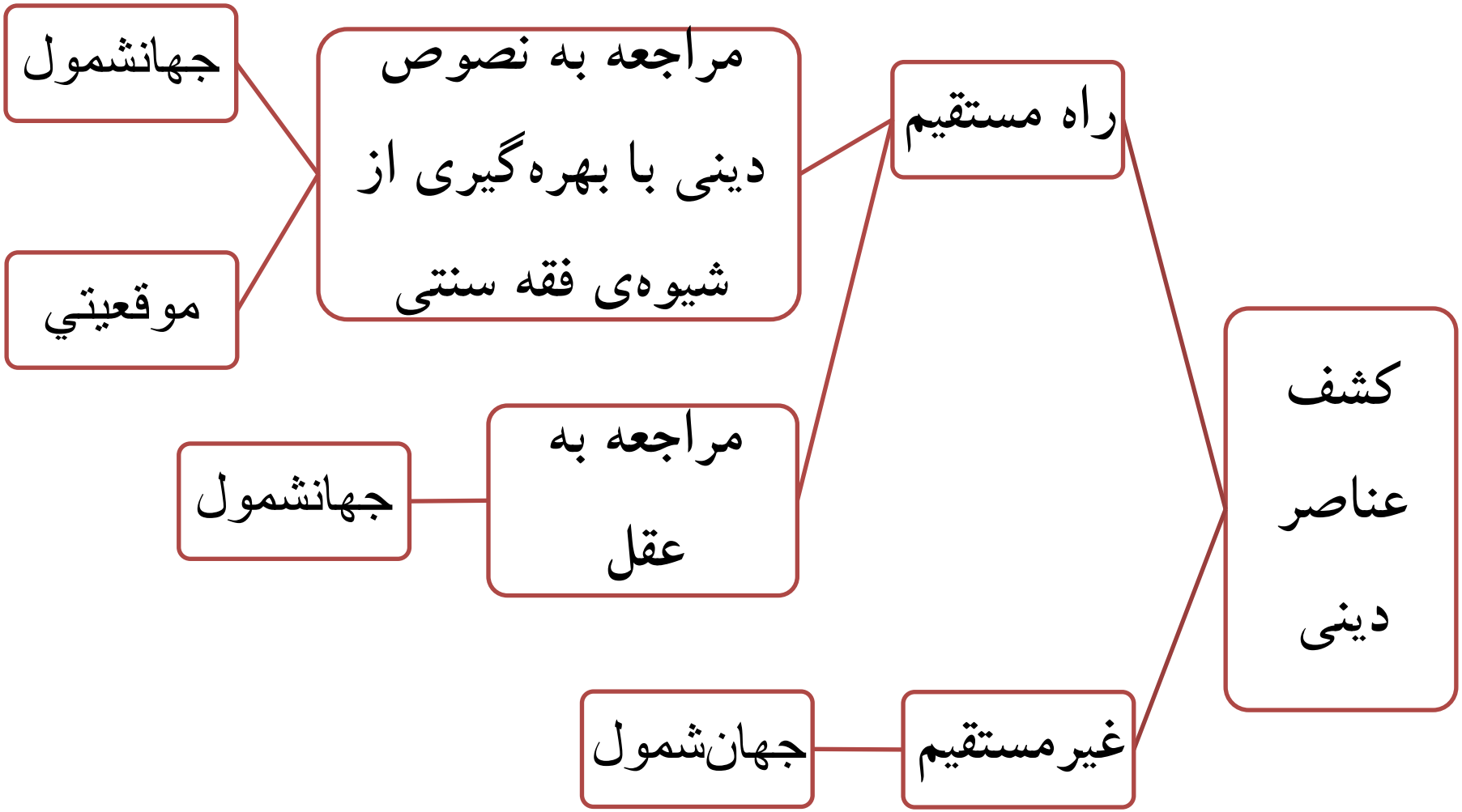

مهدی هادوی تهرانی، مبانی کلامی اجتهاد، ص۳۹۶

مکتب اقتصادی اسلام

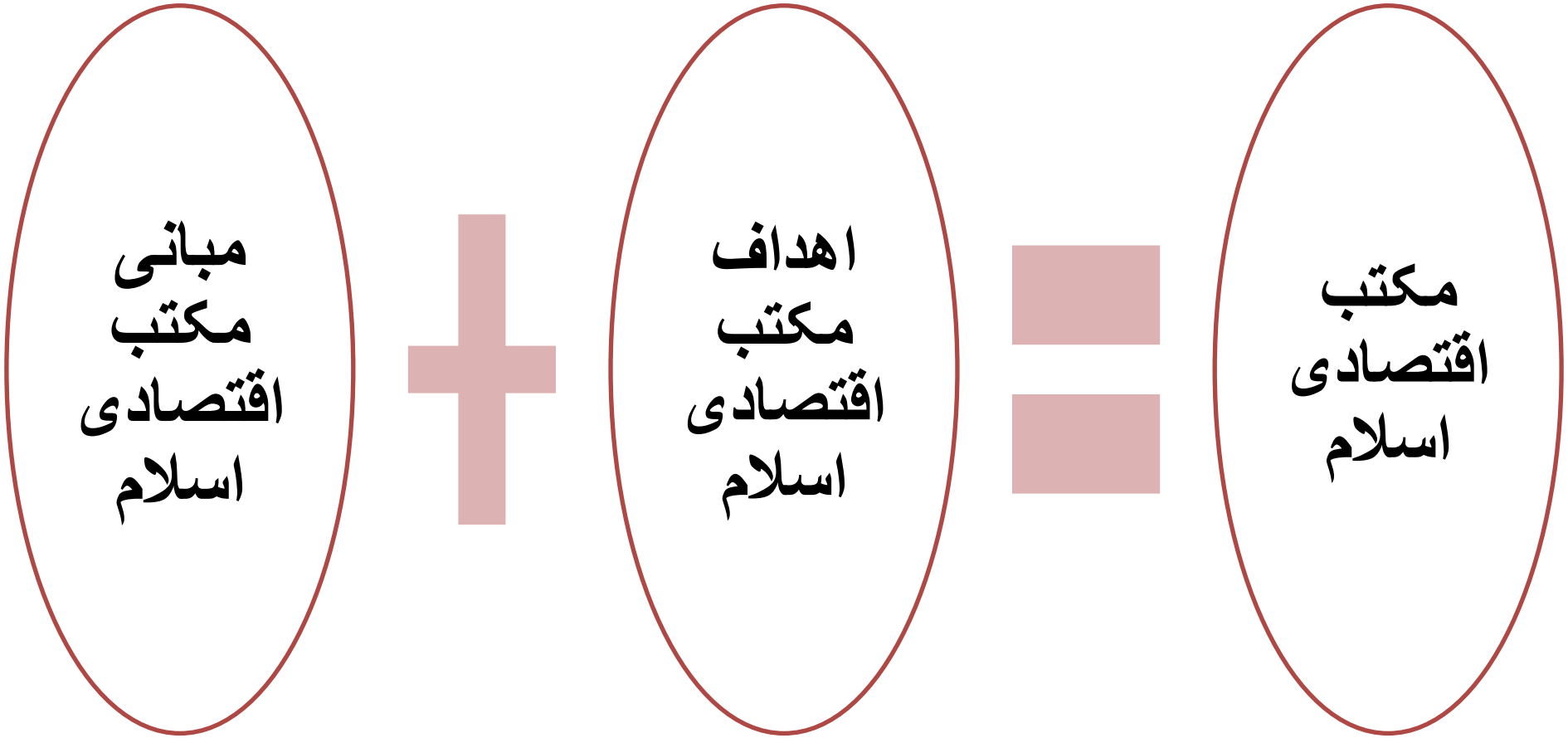

مکتب و نظام اقتصادی اسلام

مبانی مکتب اقتصادی اسلام

نظام اقتصادی اسلام

اهداف مکتب اقتصادی اسلام

مکتب اقتصادی اسلام

مبانی مکتب اقتصادی اسلام

اهداف مکتب اقتصادی اسلام

تحقق خارجی

مکتب اقتصادی اسلام

اهداف مکتب اقتصادی اسلام

مبانی مکتب اقتصادی اسلام

تحقیق علمی

توسعه یافتگی اقتصادی

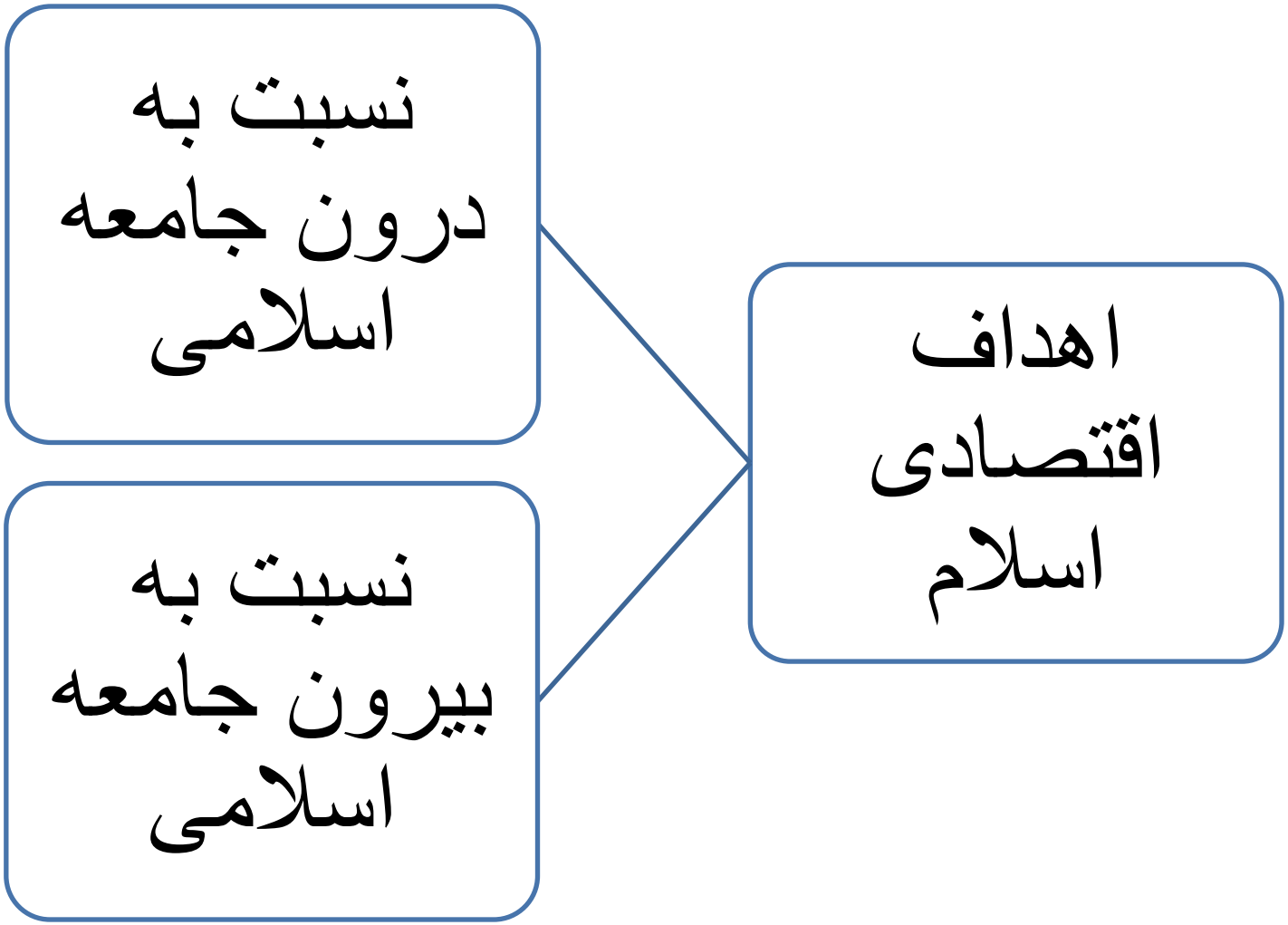

توسعه یافتگی اقتصادی

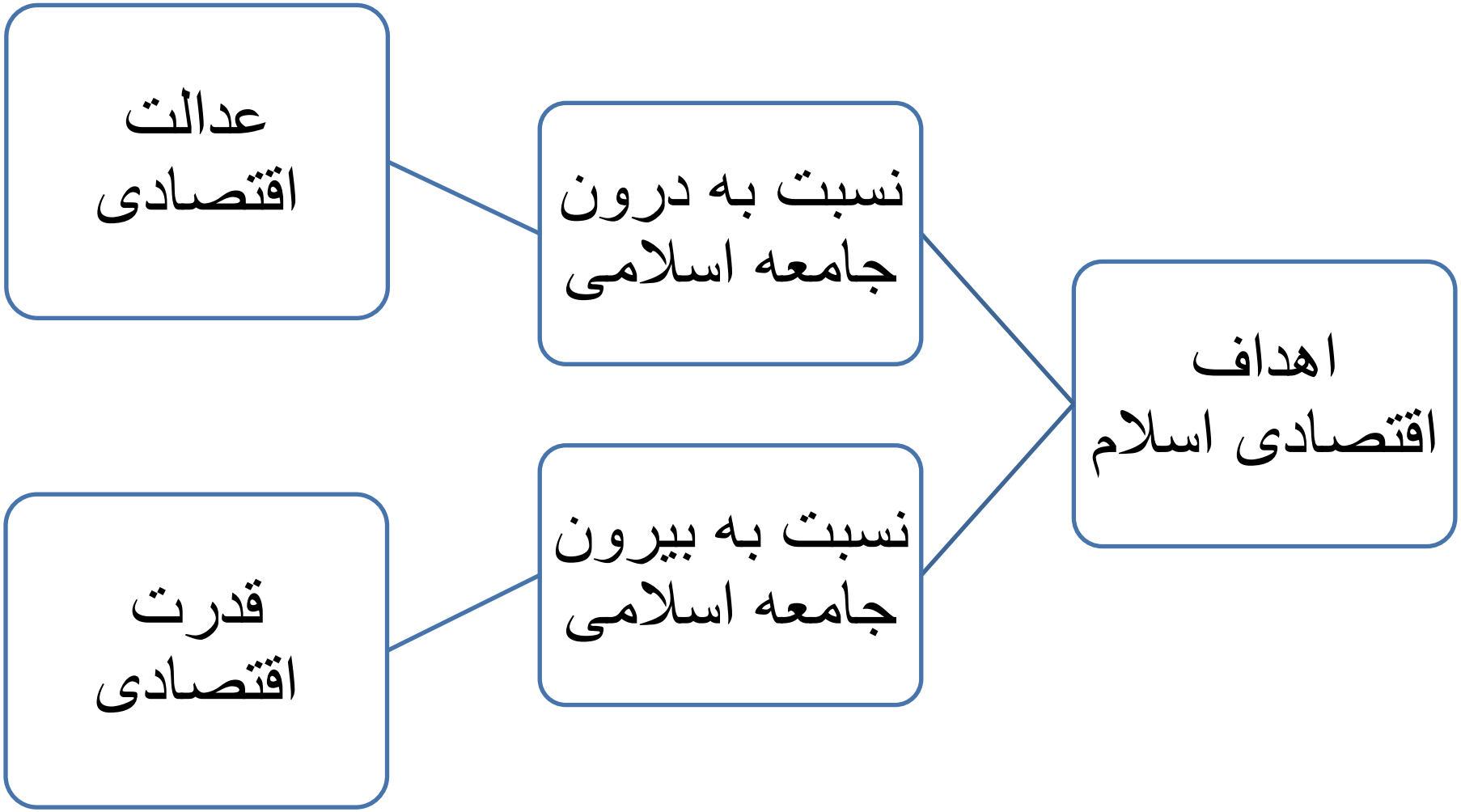

توسعه یافتگی اقتصادی

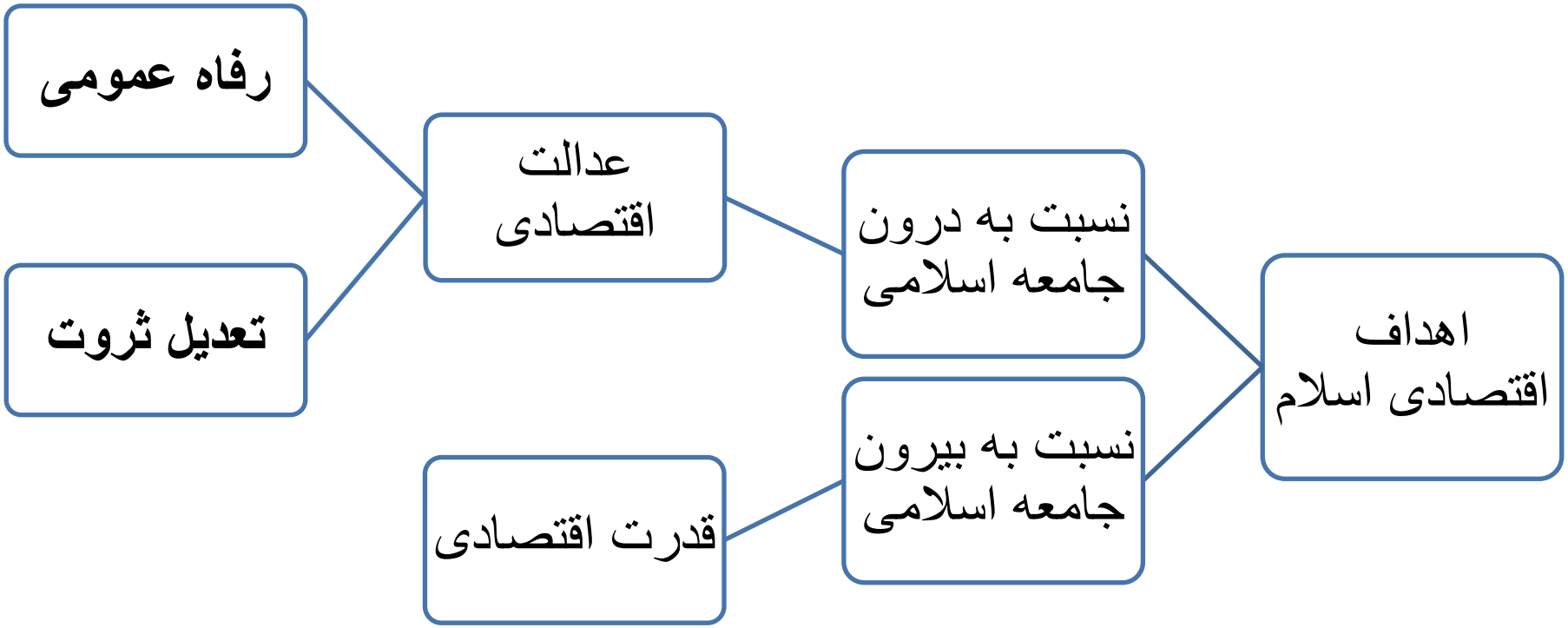

١. عدالت اقتصادی

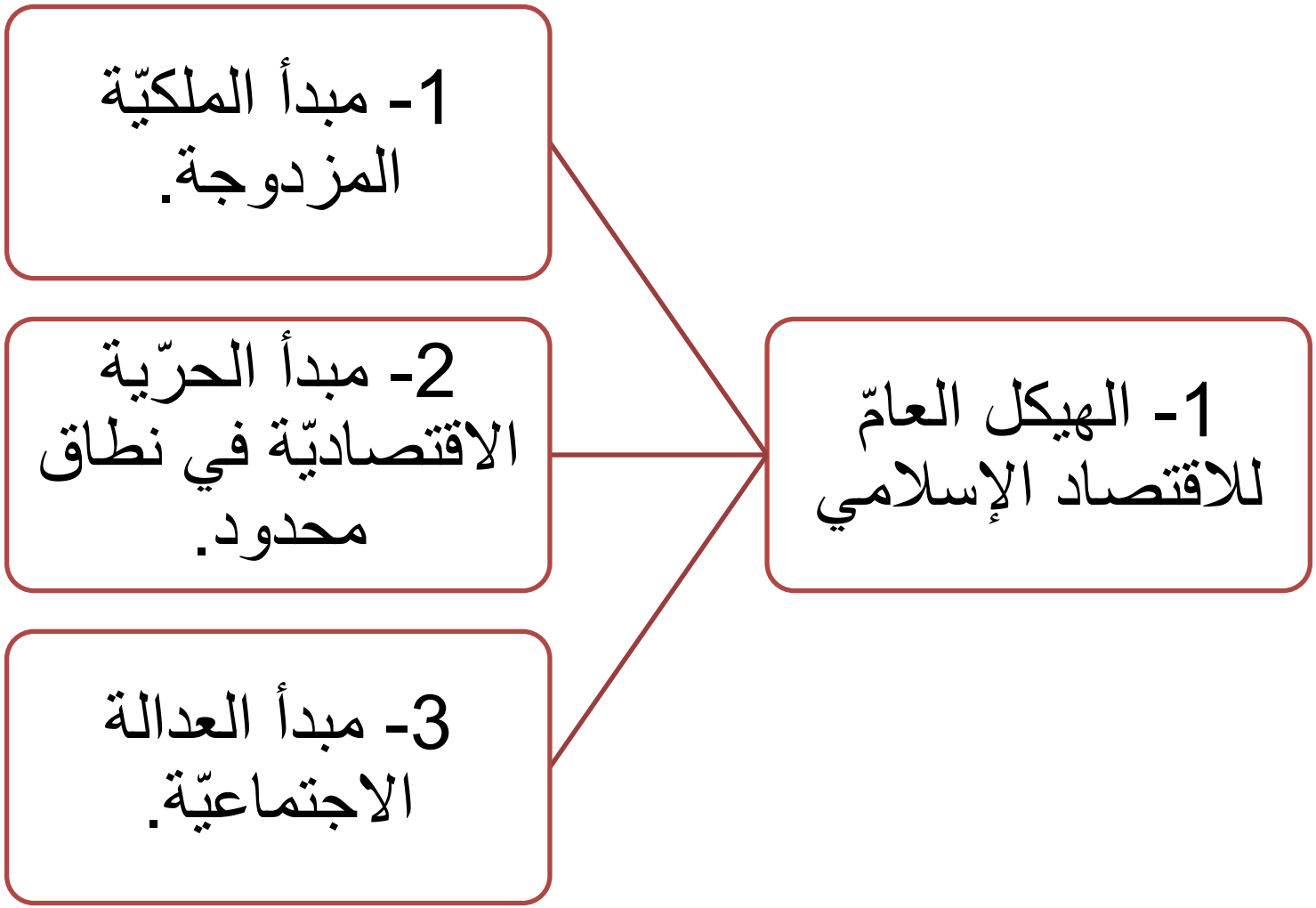

اقتصادنا(موسوعة الشهيد الصدر ج٣)، ص: ٣٢١

١. عدالت اقتصادی

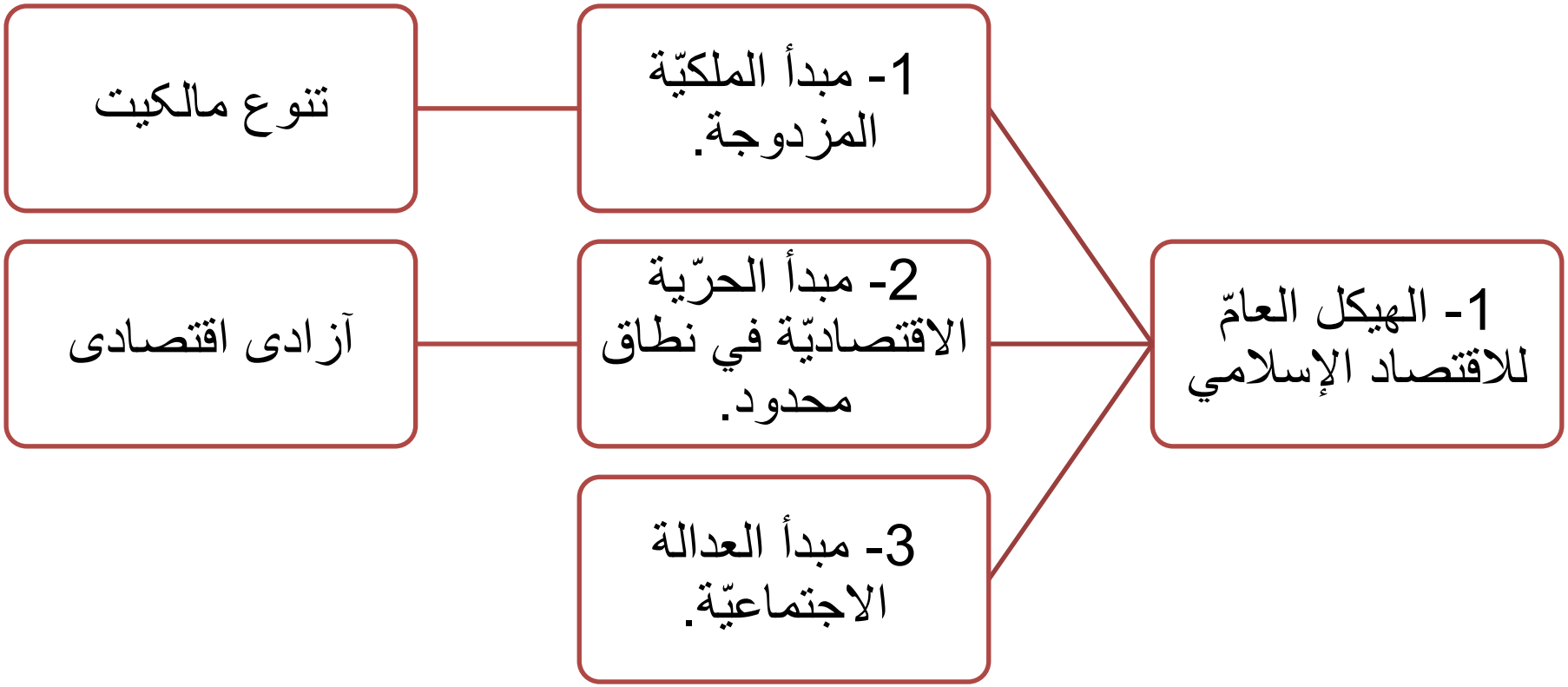

اقتصادنا(موسوعة الشهيد الصدر ج٣)، ص: ٣٢١

١. عدالت اقتصادی

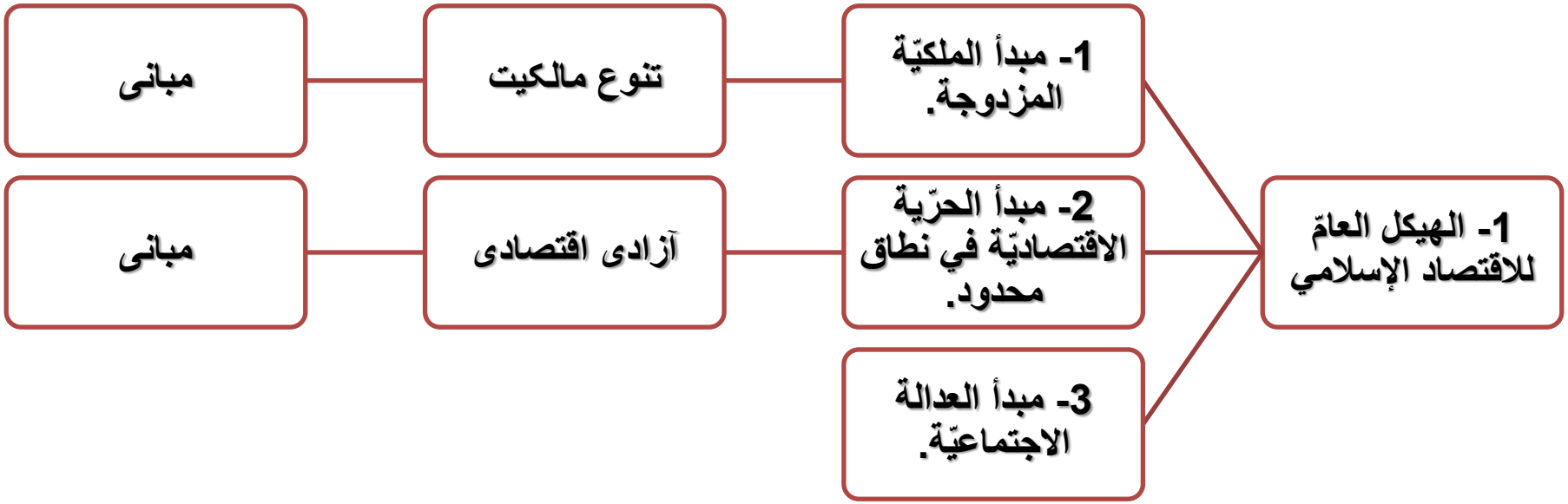

اقتصادنا(موسوعة الشهيد الصدر ج٣)، ص: ٣٢١

١. عدالت اقتصادی

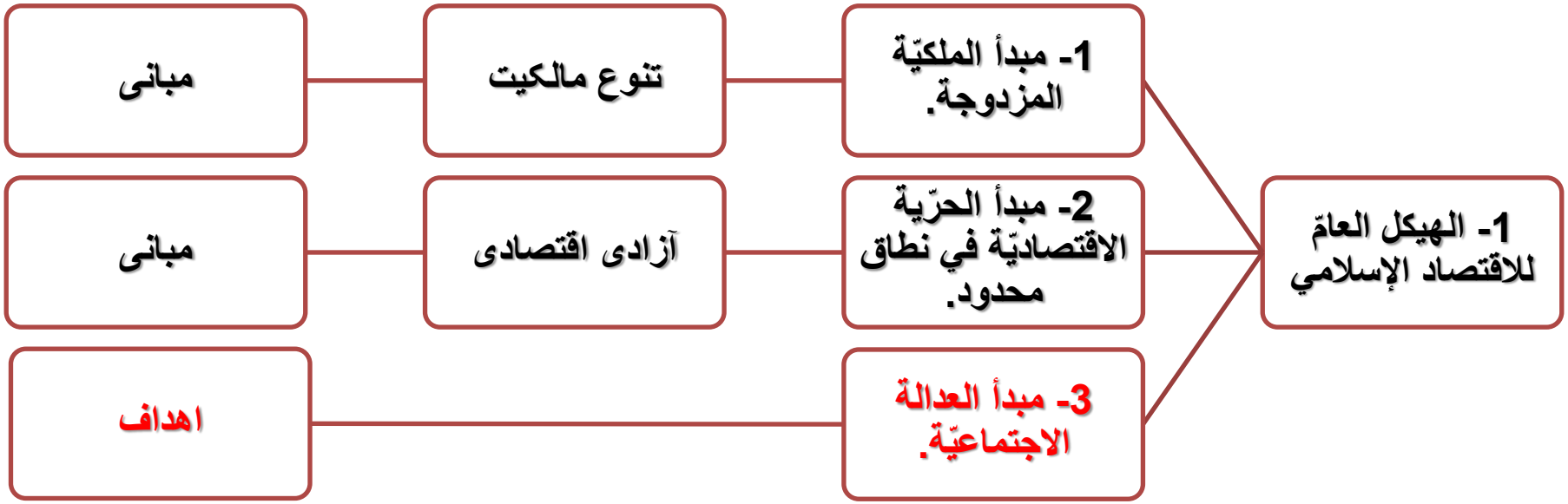

اقتصادنا(موسوعة الشهيد الصدر ج٣)، ص: ٣٢١

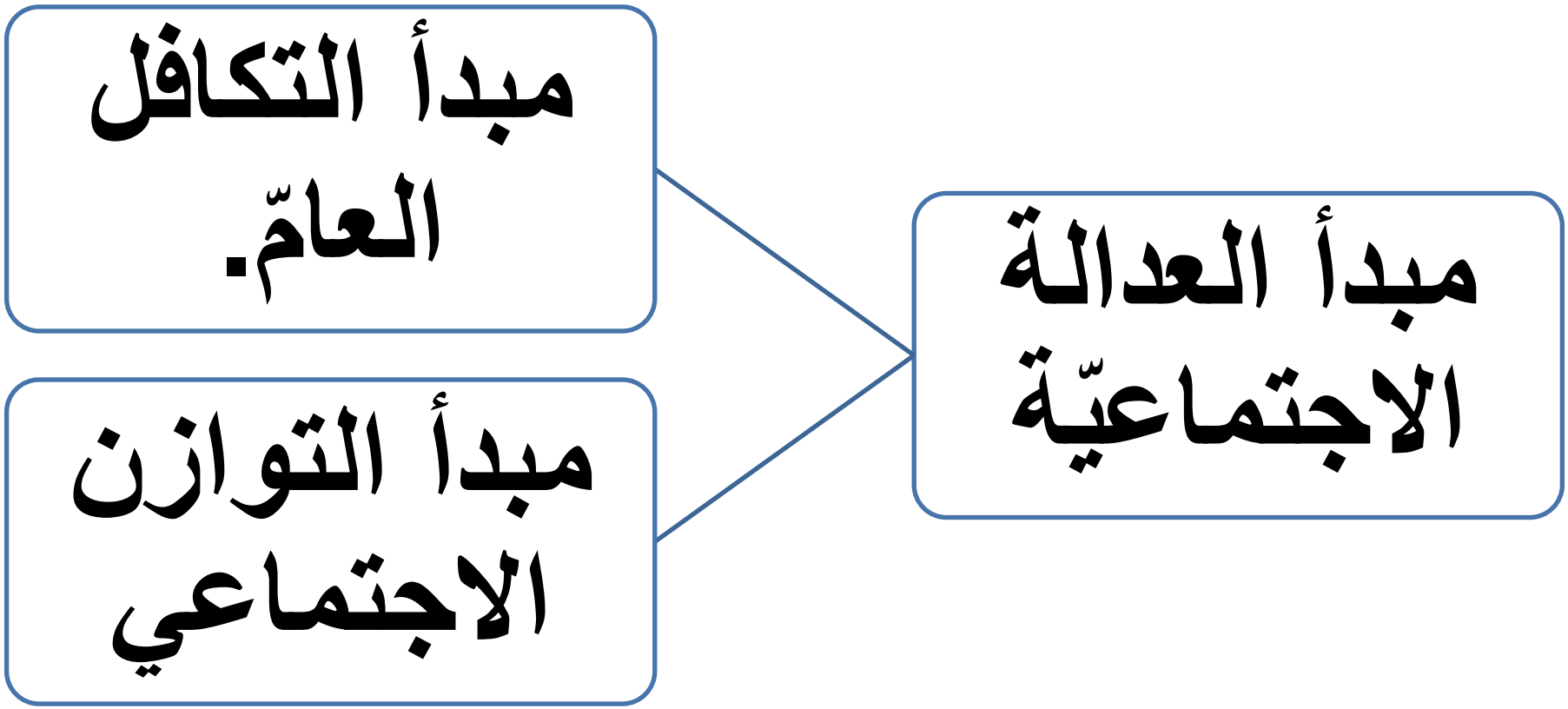
مبدأ العدالة الاجتماعيّة
مبدأ التكافل العامّ.
مبدأ التوازن الاجتماعي

١. عدالت اقتصادی

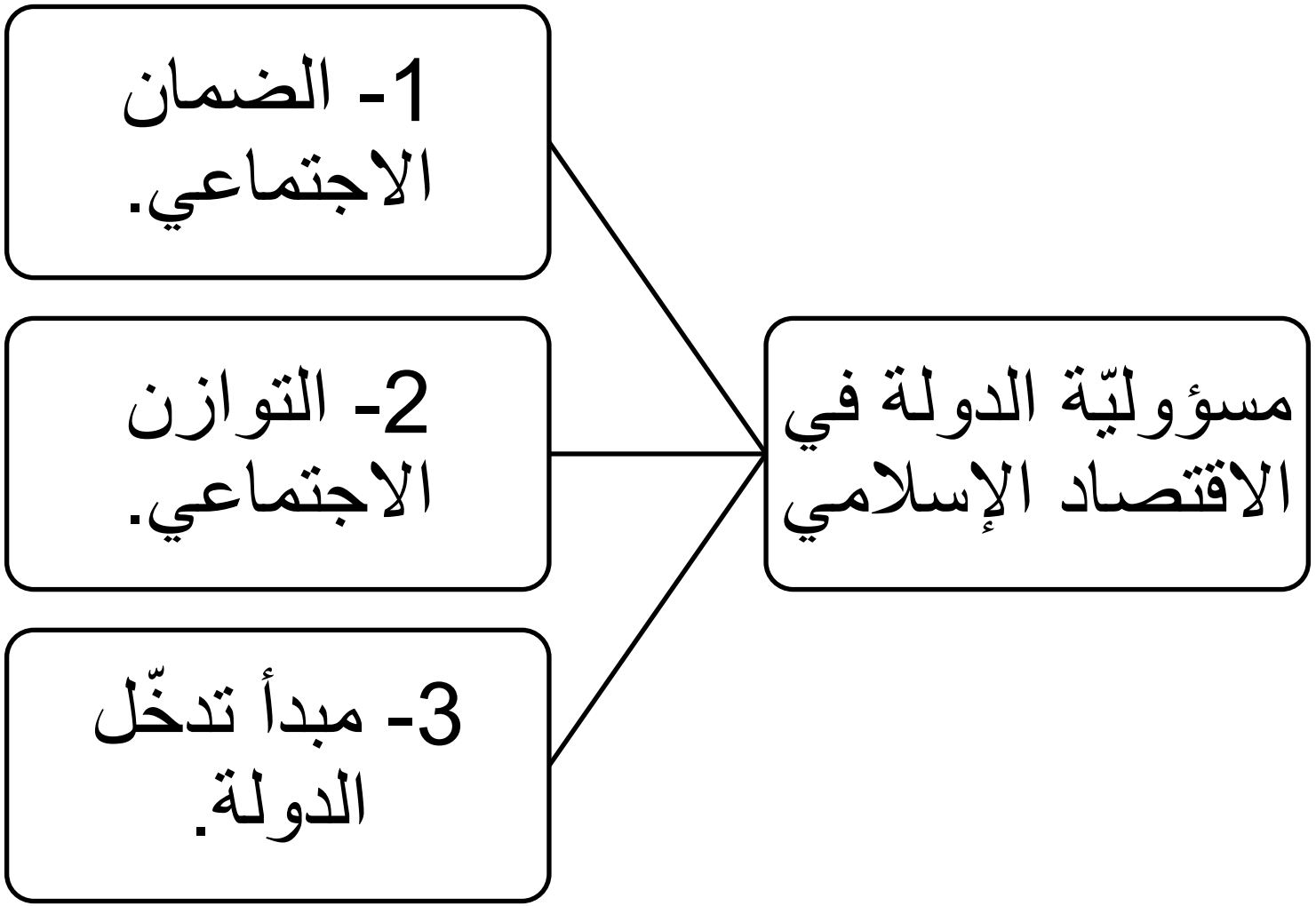

اقتصادنا(موسوعة الشهيد الصدر ج٣)، ص: ٧٧٢

١. عدالت اقتصادی

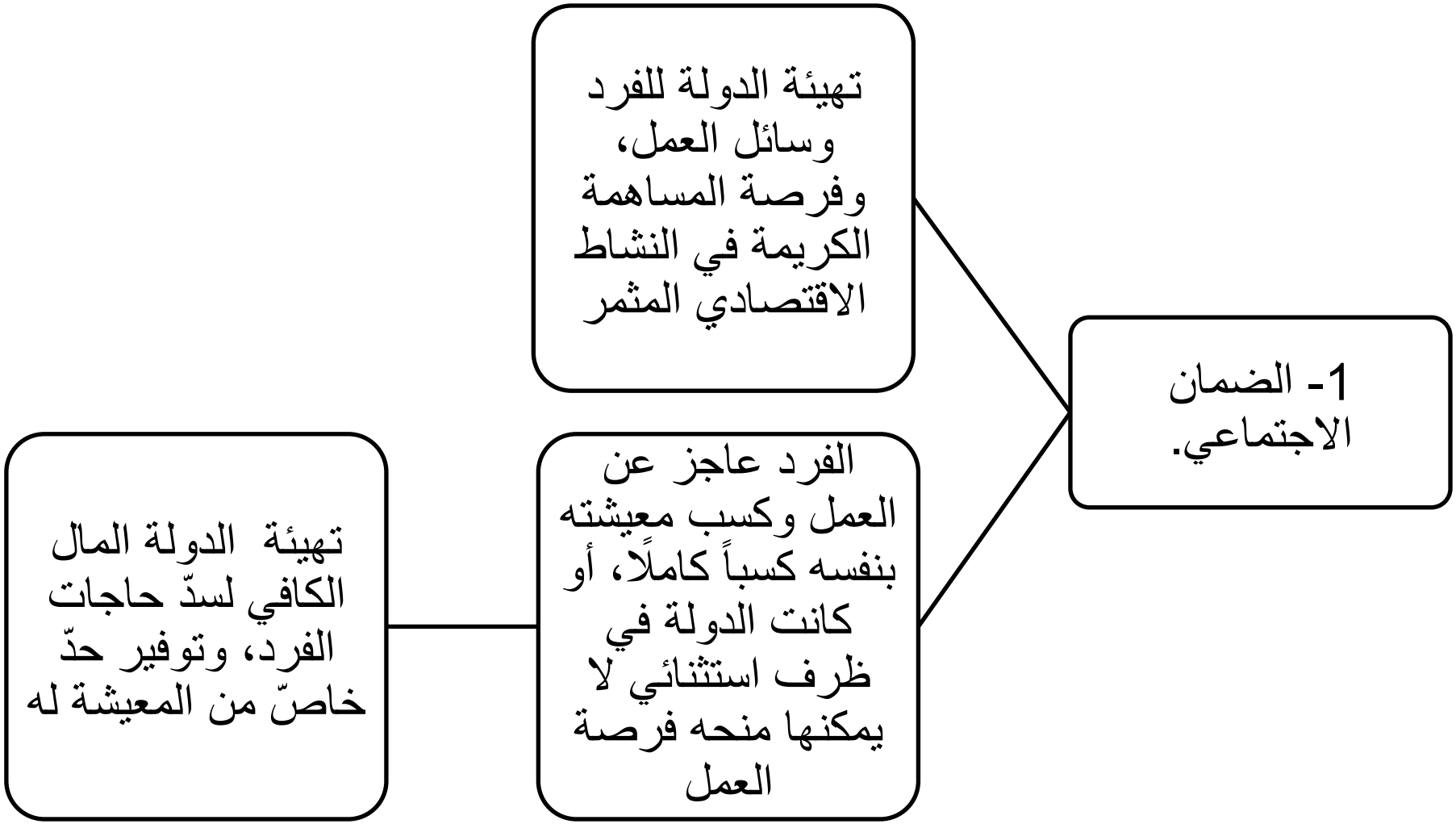

اقتصادنا(موسوعة الشهيد الصدر ج٣)، ص: ٧٧٢

١. عدالت اقتصادی

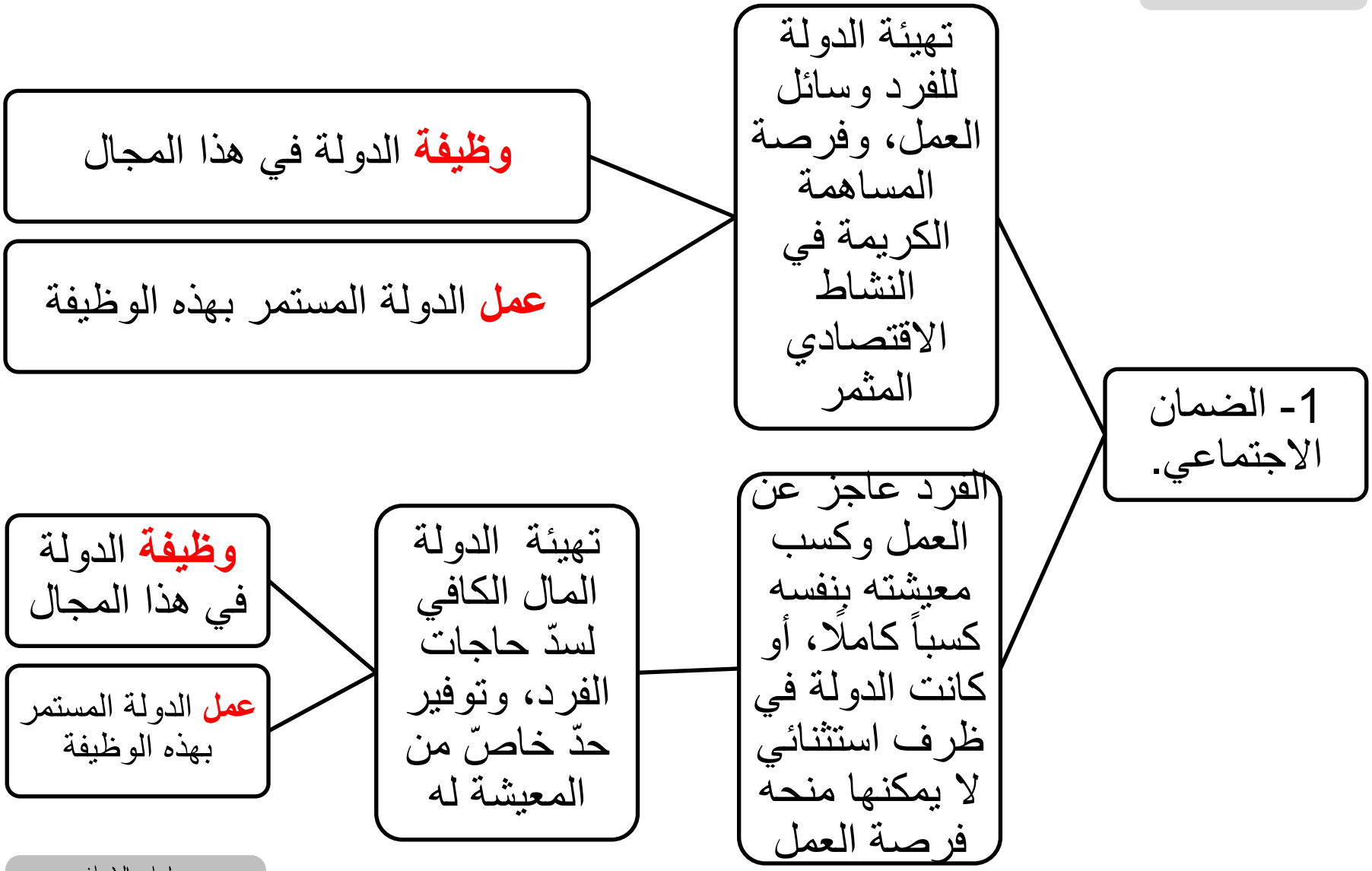

اقتصادنا(موسوعة الشهيد الصدر ج٣)، ص: ٧٧٢

١. عدالت اقتصادی

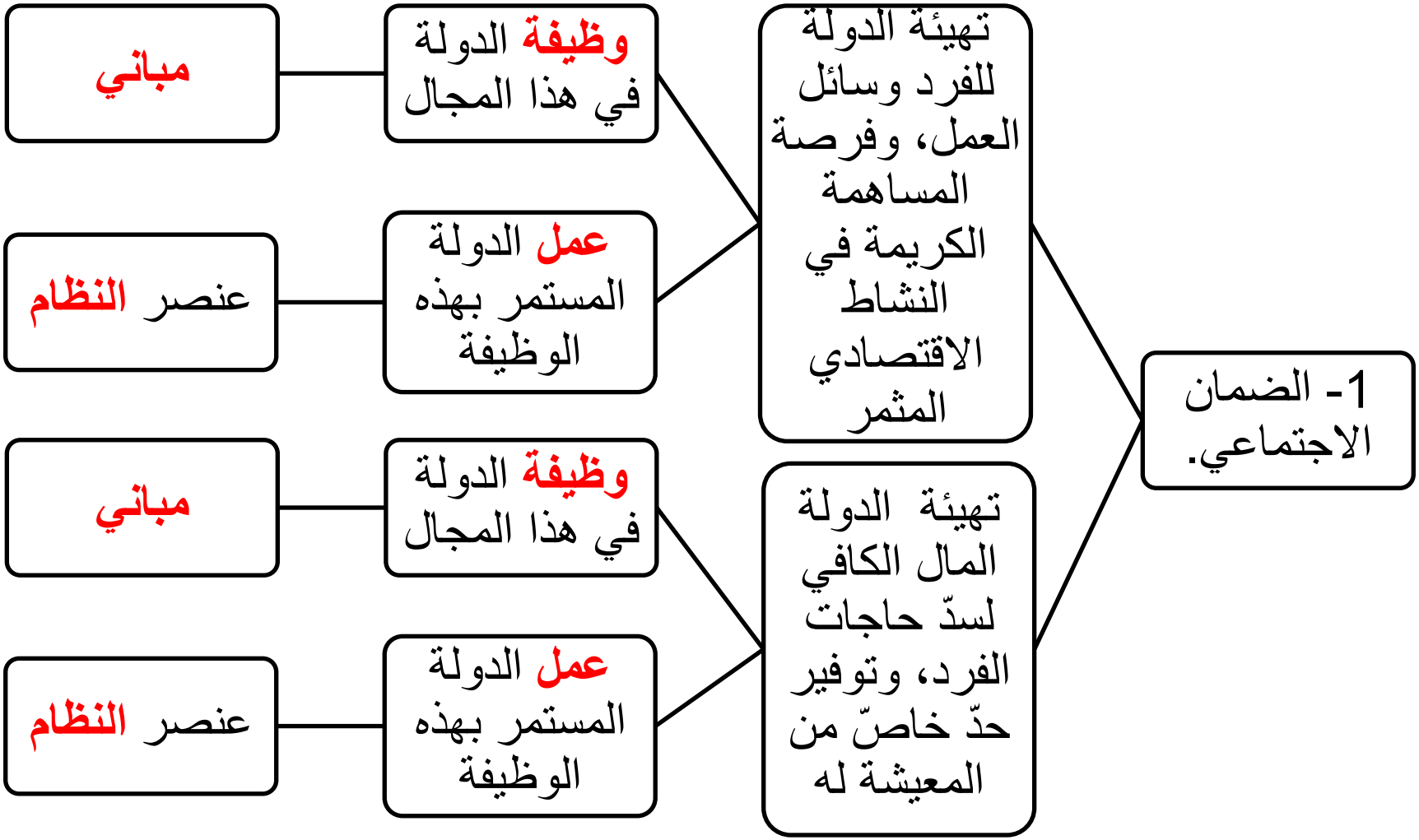

اقتصادنا(موسوعة الشهيد الصدر ج٣)، ص: ٧٧٢

١. عدالت اقتصادی

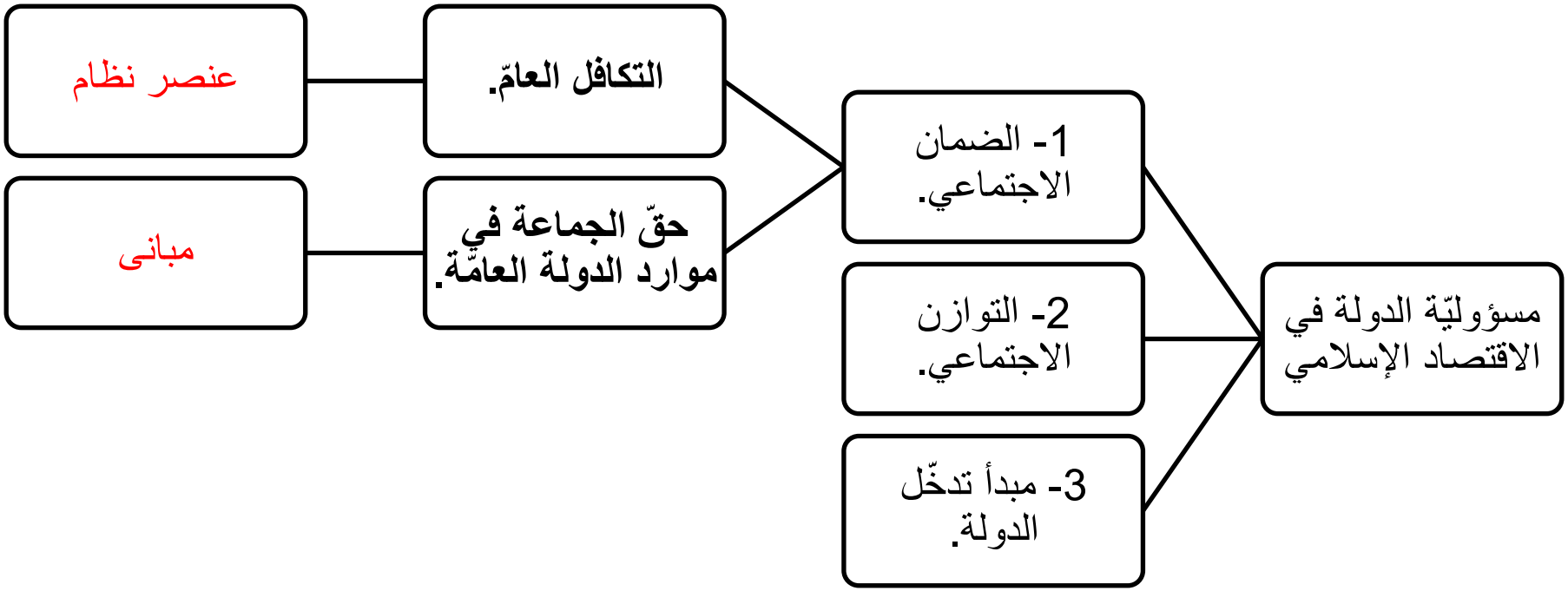

اقتصادنا(موسوعة الشهيد الصدر ج٣)، ص: ٧٧٢

١. عدالت اقتصادی

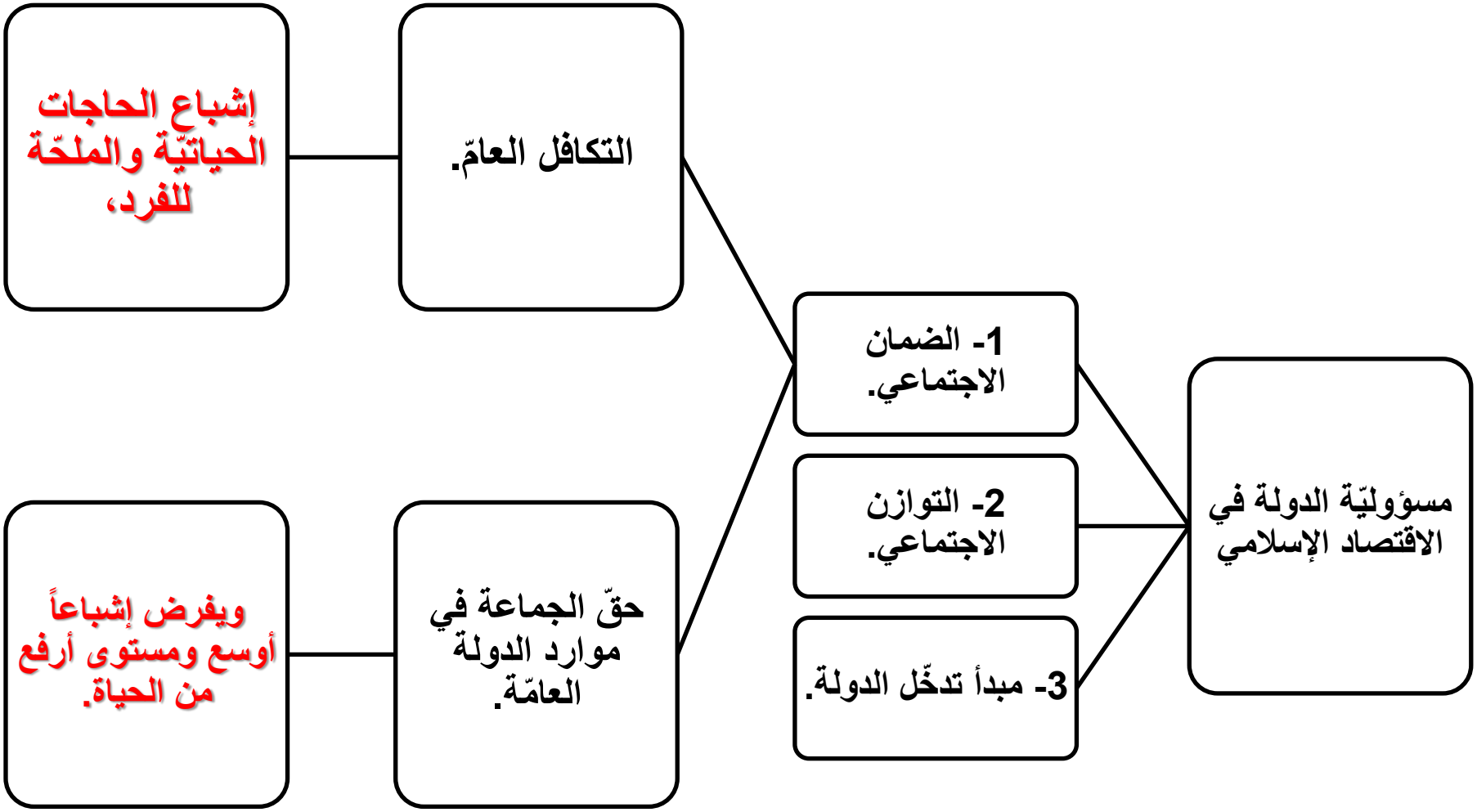

اقتصادنا(موسوعة الشهيد الصدر ج٣)، ص: ٧٧٢

١. عدالت اقتصادی

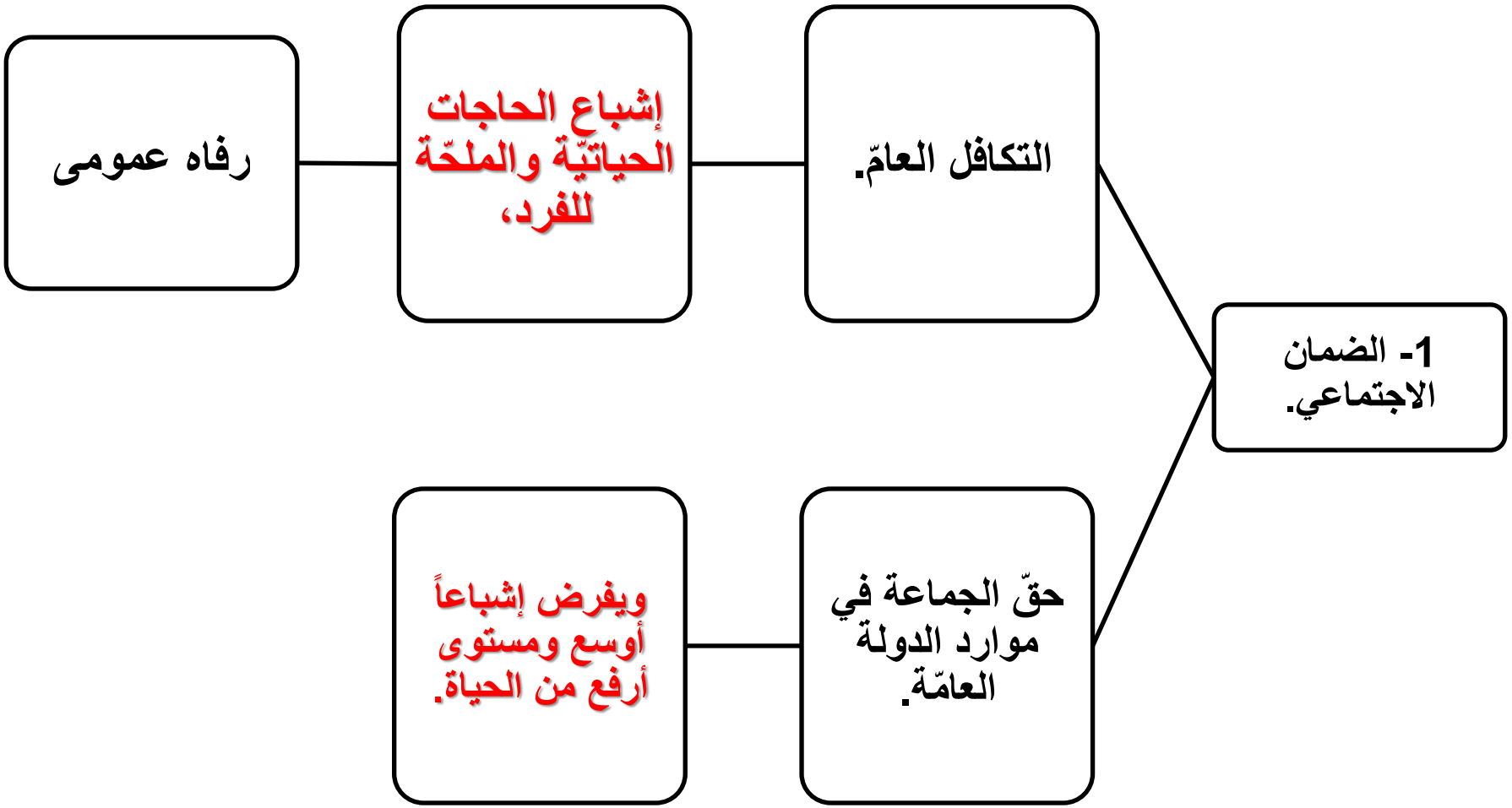

اقتصادنا(موسوعة الشهيد الصدر ج٣)، ص: ٧٧٢

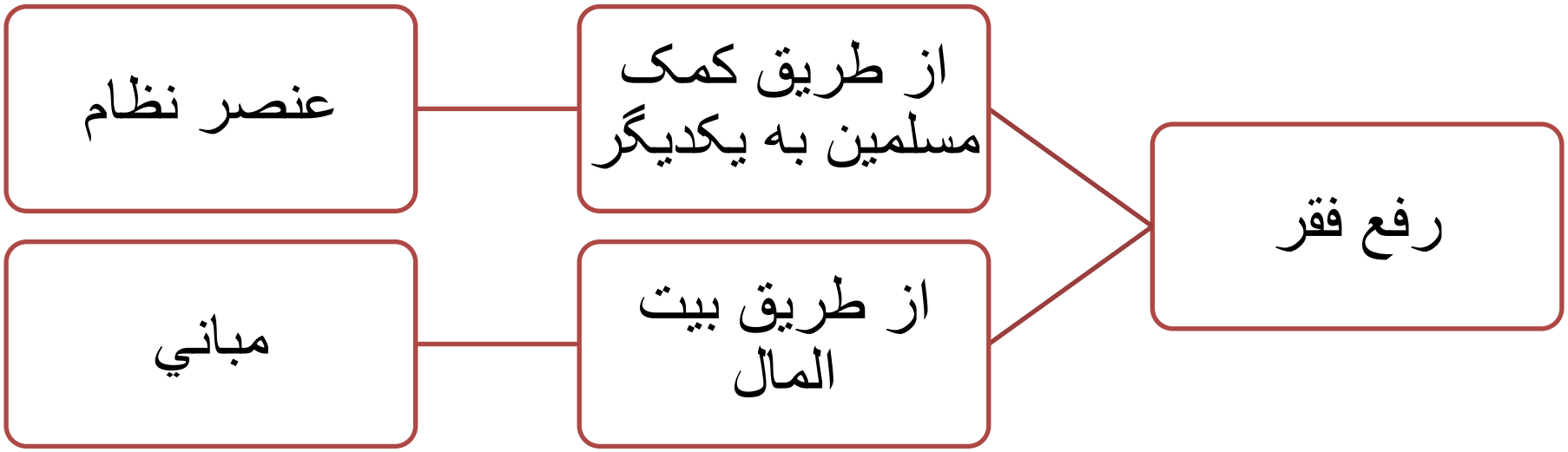
رفع فقر
از طریق کمک مسلمین به یکدیگر
از طریق بیت المال
عنصر نظام
مباني

١. عدالت اقتصادی

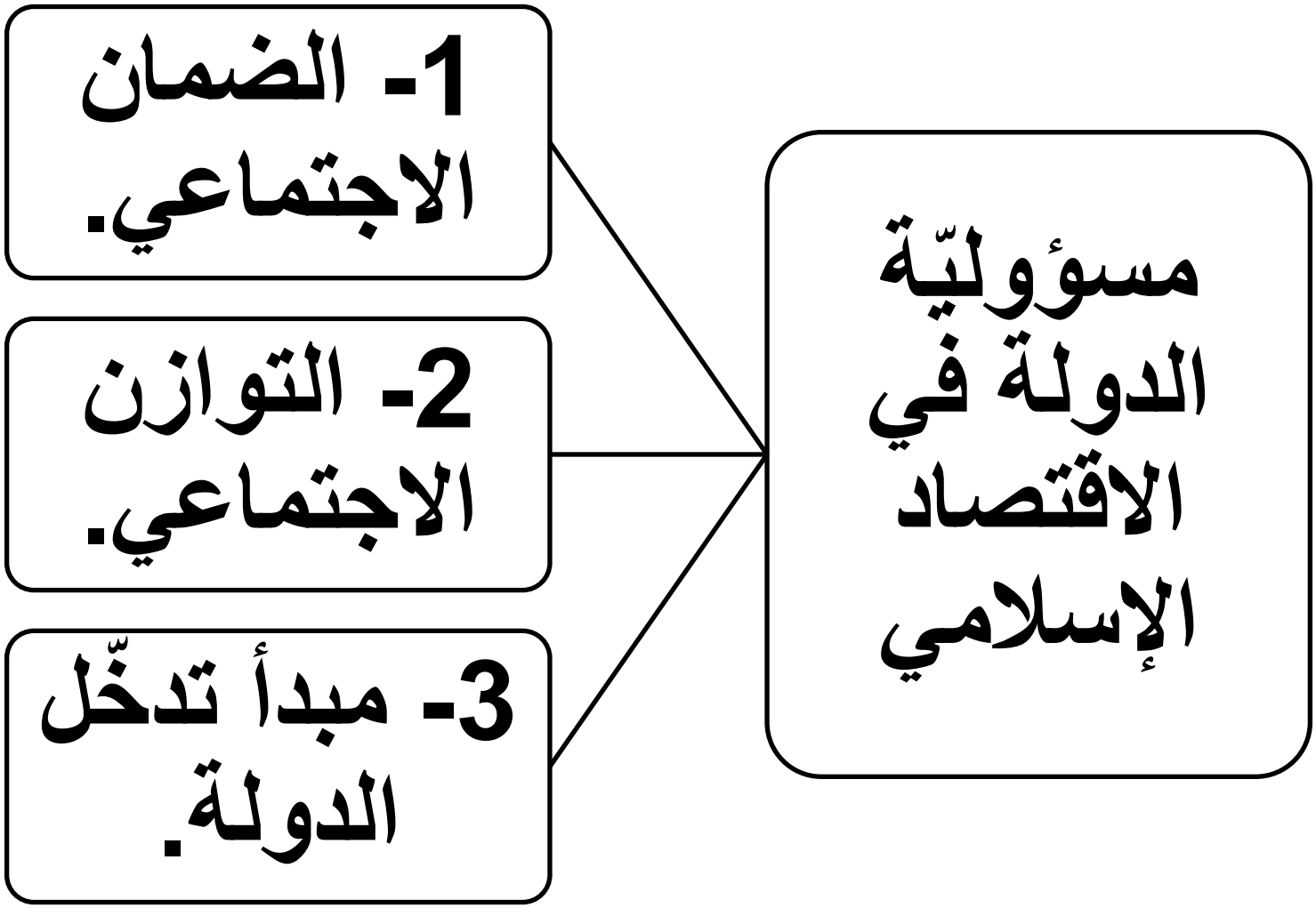

اقتصادنا(موسوعة الشهيد الصدر ج٣)، ص: ٧٧٢

١. عدالت اقتصادی

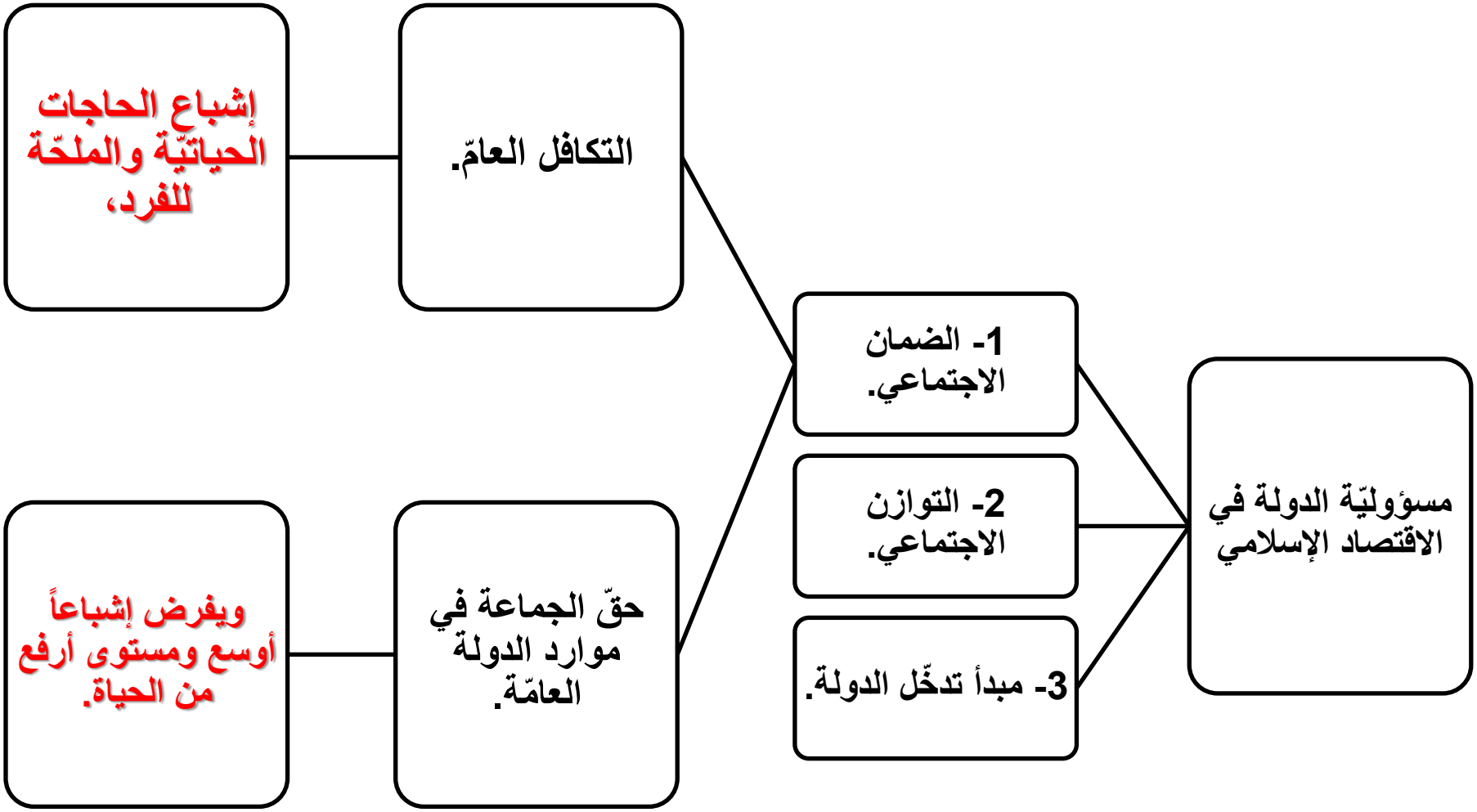

اقتصادنا(موسوعة الشهيد الصدر ج٣)، ص: ٧٧٢

١. عدالت اقتصادى(٢- التوازن الاجتماعى)

- ٢- التوازن الاجتماعى
- حين عالج الإسلام قضيّة التوازن الاجتماعى ليضع منه مبدأً للدولة فى سياستها الاقتصاديّة انطلق من حقيقتين:
- إحداهما كونيّة،
- والاخرى مذهبيّة.

١. عدالت اقتصادى(٢- التوازن الاجتماعى)

- أمّا الحقيقة الكونيّة فهى: تفاوت أفراد النوع البشرى فى مختلف الخصائص والصفات النفسيّة والفكريّة والجسديّة. فهم يختلفون فى الصبر والشجاعة، وفى قوّة العزيمة والأمل، ويختلفون فى حدّة الذكاء وسرعة البديهة، وفى القدرة على الإبداع والاختراع، ويختلفون فى قوّة العضلات، وفى ثبات الأعصاب، إلى غير ذلك من مقوّمات الشخصيّة الإنسانيّة التى وُزّعت بدرجات متفاوتة على الأفراد «١».

١. عدالت اقتصادی(٢- التوازن الاجتماعی)

•

---

(١) قال النبی صلی الله علیه و آله: «**الناس معادن کمعادن الذهب والفضّة**»، بحار الأنوار ٦١: ٦٥، باب حقیقة النفس والروح وأحوالهما، الحدیث ٥١.

- وقال علیّ علیه السلام: «**لا یزال الناس بخیر ما تفاوتوا، فإذا استووا هلکوا**»، بحار الأنوار ٧٧: ٣٨٥، باب مواعظ أمیر المؤمنین علیه السلام وحکمه.
- وعنه علیه السلام: «**وعلی قدر اختلافهم یتفاوتون**»، بحار الأنوار ٦٧: ٩٤، باب طینة المؤمن وخروجه من الکافر

١. عدالت اقتصادى(٢- التوازن الاجتماعى)

- وهذه التناقضات ليست فى رأى الإسلام ناتجة عن أحداث عرضيّة فى تاريخ الإنسان، كما يزعم هواة العامل الاقتصادى الذين يحاولون أن يجدوا فيه التعليل النهائى لكلّ ظواهر التاريخ الإنسانى،

١. عدالت اقتصادى(٢- التوازن الاجتماعى)

- فإنّ من الخطأ محاولة تفسير تلك التناقضات والفروق بين الأفراد على أساس ظرف اجتماعى معيّن، أو عامل اقتصادى خاصّ؛ لأنّ هذا العامل أو ذلك الظرف لئن أمكن أن تفسّر على ضوئه الحالة الاجتماعيّة ككلّ، فيقال: إنّ التركيب الطبقى الإقطاعى أو أنّ نظام الرقيق كان وليد هذا العامل الاقتصادى كما يصنع أنصار التفسير المادّى للتاريخ

١. عدالت اقتصادى(٢- التوازن الاجتماعى)

- فلا يمكن بحال من الأحوال أن يكون العامل الاقتصادى أو أىّ وضع اجتماعى كافياً لتفسير ظهور تلك الاختلافات والتناقضات الخاصّة بين الأفراد، وإلّا فلماذا اتّخذ هذا الفرد دور الرقيق، وذلك الفرد دور السيّد المالك، وأصبح هذا الفرد ذكيّاً قادراً على الإبداع، والآخر خاملًا عاجزاً عن الإجادة؟! ولماذا لم يتبادل هذان الفردان دورهما ضمن إطار النظام العامّ؟!

١. عدالت اقتصادى(٢- التوازن الاجتماعى)

- ولا جواب على هـذا السـؤال بـدون افتـراض الأفـراد مختلفين فى مـواهبهم وإمكانـاتهم الخاصّـة، قبـل كـلّ تفاوت اجتماعى بينهم فى التركيـب الطبقـى للمجتمـع، لكـى يفسّـر تفـاوت الأفـراد فـى التركيـب الطبقـى، واختصاص كلّ فرد بدوره الخاصّ فى هذا التركيب على أساس الاختلاف فى مواهبهم وإمكاناتهم،

١. عدالت اقتصادی(٢- التوازن الاجتماعی)

- فمن الخطأ القول: بأنّ هذا الفرد أصبح ذكيّاً لأنّه احتلّ دور السيّد فی التركيب الطبقی، وذاک أصبح خاملًا لأنّه قام بدور العبد فی هذا التركيب؛ لأنّه لا بدّ لكی يحتلّ هذا دور العبد ويحظی ذاک بدور السيّد أن يوجد فارق بينهما مكّن السيّد بإقناع العبد بتوزيع الأدوار على هذا الشكل.

١. عدالت اقتصادى(٢- التوازن الاجتماعى)

- وهكذا ننتهى حتماً فى التعليل إلى العوامل الطبيعيّة السيكولوجيّة التى تنبع منها الاختلافات الشخصيّة فى مختلف الخصائص والصفات.

١. عدالت اقتصادى(٢- التوازن الاجتماعى)

- فالاختلاف بين الأفراد حقيقة مطلقة وليس نتيجة إطار اجتماعى معيّن.
- فلا يمكن لنظرة واقعيّة تجاهلها، ولا لنظام اجتماعى إلغاؤه فى تشريع أو فى عمليّة تغيير لنوع العلاقات الاجتماعيّة.
- هذه هى الحقيقة الاولى.

١. عدالت اقتصادی(٢- التوازن الاجتماعی)

- وأمّا الحقيقة الاخرى فى المنطـق الإسـلامى لمعالجـة قضـيّة التوازن فهى:
- القاعدة المذهبيّة للتوزيع القائلة: بأنّ **العمل هو أساس الملكيّـة وما لها من حقـوق**، وقـد مـرّت بنـا هـذه القاعـدة، ودرسـنا محتواها المذهبى بكلّ تفصيل فى بحوث التوزيع.
- لنجمع الآن هاتين الحقيقتين؛ لنعرف كيف انطلق الإسلام منهما لمعالجة قضيّة التوازن؟

١. عدالت اقتصادى(٢- التوازن الاجتماعى)

- إنّ نتيجة الإيمان بهاتين الحقيقتين هى: السماح بظهور التفاوت بين الأفراد فى الثروة، فإذا افترضنا جماعة استوطنوا أرضاً وعمروها، وأنشأوا عليها مجتمعاً، وأقاموا علاقاتهم على أساس أنّ العمل هو مصدر الملكيّة، ولم يمارس أحدهم أىّ لون من ألوان الاستغلال للآخر فسوف نجد أنّ هؤلاء يختلفون بعد بُرهة من الزمن فى ثرواتهم تبعاً لاختلافهم فى الخصائص الفكريّة والروحيّة والجسديّة.

١. عدالت اقتصادى(٢- التوازن الاجتماعى)

- وهذا التفاوت يقرّه الإسلام؛ لأنّه وليد الحقيقتين اللتين يؤمن بهما معاً، ولا يرى فيه خطراً على التوازن الاجتماعى ولا تناقضاً معه.
- وعلى هذا الأساس يقرّر الإسلام أنّ التوازن الاجتماعى يجب أن يفهم فى حدود الاعتراف بهاتين الحقيقتين.

١. عدالت اقتصادى(٢- التوازن الاجتماعى)

- ويخلص الإسلام من ذلک إلي القول: بأنّ التوازن الاجتماعى هو التوازن بين أفراد المجتمع فى مستوى المعيشة، لا فى مستوى الدخل.

١. عدالت اقتصادی(٢- التوازن الاجتماعی)

- والتوازن فی مستوی المعیشة معناه: أن یکون المال موجوداً لدی أفراد المجتمع ومتداولًا بینهم إلی درجة تتیح لکلّ فرد العیش فی المستوی العامّ، أی أن یحیا جمیع الأفراد مستویً واحداً من المعیشة، مع الاحتفاظ بدرجات داخل هذا المستوی الواحد تتفاوت بموجبها المعیشة، ولکنّه تفاوت درجة، ولیس تناقضاً کلّیاً فی المستوی، کالتناقضات الصارخة بین مستویات المعیشة فی المجتمع الرأسمالی.

١. عدالت اقتصادى(٢- التوازن الاجتماعى)

- وهذا لا يعنى أنّ الإسلام يفرض إيجاد هذه الحالة من التوازن فى لحظة، وإنّما يعنى جعل التوازن الاجتماعى فى مستوى المعيشة هدفاً تسعى الدولة فى حدود صلاحيّاتها إلى تحقيقه والوصول إليه بمختلف الطرق والأساليب المشروعة التى تدخل ضمن صلاحيّاتها.

١. عدالت اقتصادی(٢- التوازن الاجتماعی)

- وقد قام الإسلام من ناحيته بالعمل لتحقيق هـذا الهـدف بضغط مستوى المعيشة مـن أعلـى بتحـريم **الإسـراف**، وبضغط المستوى من أسفل بالارتفـاع بـالأفراد الـذين يحيون مستوىً منخفضاً من المعيشة إلى مستوى أرفـع، وبذلک تتقارب المسـتويات حتّـى تنـدمج أخيـراً فـى مستوى واحد قد يضمّ درجات، ولكنّه لا يحتوى علـى التناقضات الرأسماليّة الصارخة فى مستويات المعيشة.

١. عدالت اقتصادی(٢- التوازن الاجتماعی)

- وفهمنا هذا لمبدأ التوازن الاجتماعی فی الإسلام یقوم علی أساس التدقیق فی النصوص الإسلامیّة الذی یکشف عن إیمان هذه النصوص بالتوازن الاجتماعی کهدف، وإعطائها لهذا الهدف نفس المضمون الذی شرحناه، وتأکیدها علی توجیه الدولة إلی رفع معیشة الأفراد الذین یحیون حیاة منخفضة تقریباً للمستویات بعضها من بعض؛ بقصد الوصول أخیراً إلی حالة التوازن العامّ فی مستوی المعیشة.

١. عدالت اقتصادى(٢- التوازن الاجتماعى)

- فقد جاء فى الحديث: أنّ الإمام موسى بن جعفر عليه السلام ذكر بشأن تحديد مسؤوليّة الوالى فى أموال الزكاة: «إنّ الوالى يأخذ المال فيوجّهه الوجه الذى وجّهه اللّه له على ثمانية أسهم للفقراء والمساكين، يقسّمها بينهم بقدر ما يستغنون فى سنتهم بلا ضيق ولا تقيّة، فإن فضل من ذلک شىء ردّ إلى الوالى، وإن نقص من ذلک شىء ولم يكتفوا به كان على الوالى أن يموّنهم من عنده بقدر سعتهم حتّى يستغنوا» «١».
- (١) راجع الاصول من الكافى ١: ٥٤١

۱. عدالت اقتصادی(۲- التوازن الاجتماعی)

- ۲۸ بَابُ عَدَمِ وُجُوبِ اسْتِيعَابِ الْمُسْتَحِقِّينَ بِالْإِعْطَاءِ وَ التَّسْوِيَةِ بَيْنَهُمْ وَ اسْتِحْبَابِ ذَلِكَ
- ۱۱۹۸۹- ۳- «۴» وَ عَنْهُ عَنْ أَبِيهِ عَنْ حَمَّادِ بْنِ عِيسَى عَنْ بَعْضِ أَصْحَابِنَا عَنِ الْعَبْدِ الصَّالِحِ ع فِي حَدِيثٍ طَوِيلٍ قَالَ: وَ الْأَرَضُونَ الَّتِي أُخِذَتْ عَنْوَةً إِلَى أَنْ قَالَ- فَإِذَا أَخْرَجَ مِنْهَا مَا أَخْرَجَ- بَدَأَ فَأَخْرَجَ مِنْهُ الْعُشْرَ مِنَ الْجَمِيعِ- مِمَّا سَقَتِ السَّمَاءُ أَوْ سُقِيَ سَيْحاً- وَ نِصْفَ الْعُشْرِ مِمَّا سُقِيَ بِالدَّوَالِي وَ- النَّوَاضِحِ-

وسائل الشيعة؛ ج۹، ص: ۲۶۶

١. عدالت اقتصادی(٢- التوازن الاجتماعی)

- فَأَخَذَهُ الْوَالِي فَوَجَّهَهُ فِي الْجِهَةِ الَّتِي وَجَّهَهَا اللَّهُ- عَلَى ثَمَانِيَةِ أَسْهُمٍ لِلْفُقَرَاءِ وَ الْمَسَاكِينِ- وَ الْعَامِلِينَ عَلَيْهَا وَ الْمُؤَلَّفَةِ قُلُوبُهُمْ- وَ فِي الرِّقَابِ وَ الْغَارِمِينَ وَ فِي سَبِيلِ اللَّهِ- وَ ابْنِ السَّبِيلِ ثَمَانِيَةِ أَسْهُمٍ- يَقْسِمُ بَيْنَهُمْ فِي مَوَاضِعِهِمْ- بِقَدْرِ مَا يَسْتَغْنُونَ بِهِ فِي سَنَتِهِمْ- بِلَا ضِيقٍ وَ لَا تَقْتِيرٍ- فَإِنْ فَضَلَ مِنْ ذَلِكَ شَيْءٌ رُدَّ إِلَى الْوَالِي- وَ إِنْ نَقَصَ مِنْ ذَلِكَ شَيْءٌ وَ لَمْ يَكْتَفُوا بِهِ- كَانَ عَلَى الْوَالِي أَنْ يَمُونَهُمْ مِنْ عِنْدِهِ- بِقَدْرِ سَعَتِهِمْ حَتَّى يَسْتَغْنُوا-

وسائل الشيعة؛ ج٩، ص: ٢٦٦

١. عدالت اقتصادى(٢- التوازن الاجتماعى)

- (۴)- الكافى ١- ۵۴١- ۴، و أورد قطعة منه فى الحديث ۴ من الباب ٢ من أبواب ما يجب فيه الخمس، و أخرى فى الحديث ٨ من البـاب ١ و فى الحديث ١ من الباب ٣ من أبواب قسمة الخمـس، و أخـرى فى الحديث ۴ من الباب ١ من أبواب الأنفال، و أخرى فى الحديث ٢ من الباب ۴١ من أبواب جهاد العدو.
- وسائل الشيعة، ج٩، ص: ٢۶٧

١. عدالت اقتصادی(٢- التوازن الاجتماعی)

- إِلَى أَنْ قَالَ وَ كَانَ رَسُولُ اللَّهِ ص يَقْسِمُ صَدَقَاتِ الْبَوَادِي فِي الْبَوَادِي وَ صَدَقَاتِ أَهْلِ الْحَضَرِ فِي أَهْلِ الْحَضَرِ وَ لَا يَقْسِمُ بَيْنَهُمْ بِالسَّوِيَّةِ عَلَى ثَمَانِيَةٍ- حَتَّى يُعْطِيَ أَهْلَ كُلِّ سَهْمٍ ثُمُناً وَ لَكِنْ يَقْسِمُهَا- عَلَى قَدْرِ مَنْ يَحْضُرُهُ مِنْ أَصْنَافِ الثَّمَانِيَةِ- عَلَى قَدْرِ مَا يُقِيمُ «١» كُلَّ صِنْفٍ مِنْهُمْ يُقَدِّرُ لِسَنَتِهِ- لَيْسَ فِي ذَلِكَ شَيْءٌ مَوْقُوتٌ- وَ لَا مُسَمًّى وَ لَا مُؤَلَّفٌ- إِنَّمَا يَضَعُ ذَلِكَ عَلَى قَدْرِ مَا يَرَى وَ مَا يَحْضُرُهُ- حَتَّى يَسُدَّ «٢» فَاقَةَ كُلِّ قَوْمٍ مِنْهُمْ- وَ إِنْ فَضَلَ مِنْ ذَلِكَ فَضْلٌ- عَرَضُوا الْمَالَ جُمْلَةً إِلَى غَيْرِهِمْ.

وسائل الشيعة؛ ج٩، ص: ٢٦٦

١. عدالت اقتصادى(٢- التوازن الاجتماعى)

- وَ رَوَاهُ الشَّيْخُ كَمَا يَأْتِى فِى قِسْمَةِ الْخُمُسِ «٣».وسائل الشيعة؛ ج٩، ص: ٢٦٧
-

---

(١)- فى التهذيب- يعنى (هامش المخطوط).

- (٢)- اضاف فى المخطوط هنا كلمة- كل.
- (٣)- ياتى فى الحديث ٨ من الباب ١ من أبواب قسمة الخمس.

١. عدالت اقتصادی

- وهذا النصّ يحدّد بوضوح: أنّ الهدف النهائی الذی يحاول الإسلام تحقيقه ويلقی مسؤوليّة ذلک علـی ولیّ الأمر هو إغناء كلّ فرد فی المجتمع الإسلامی.

١. عدالت اقتصادی

- وهذا ما نجده فی کلام الشیبانی، علی ما حدّث عنه شمس الدین السرخسی فی المبسوط إذ یقول:
- «علی الإمام أن یتّقی اللّه فی صرف الأموال إلی المصارف، فلا یدع فقیراً إلّاأعطاه حقّه من الصدقات حتّی یغنیه وعیاله، وإن احتاج بعض المسلمین ولیس فی بیت المال من الصدقات شیء أعطی الإمام ما یحتاجون إلیه من بیت مال الخراج، ولا یکون ذلک دیناً علی بیت مال الصدقة؛ لما بیّنّا أنّ الخراج وما فی معناه یُصرف إلی حاجة المسلمین» «٢».
- (٢) المبسوط ۴: ١٨

١. عدالت اقتصادی

- فتعميم الغنى هو الهدف الذى تضعه النصوص أمام ولىّ الأمـر. ولكـى نعرف المفهوم الإسلامى للغنـى يجـب أن نحـدّد ذلـک علـى ضـوء النصوص أيضاً.

١. عدالت اقتصادی

- وإذا رجعنا إليها وجدنا أنّ النصوص جعلت من الغنى الحدّ النهائی لتناول الزكاة، فسمحت بإعطاء الزكاة للفقير حتّى يصبح غنيّاً، ومنعت إعطاءه بعد ذلک، كما جاء فی الخبر عن الإمام جعفر عليه السلام: «تعطيه من الزكاة حتّى تغنيه» «٣».
- (٣) وسائل الشيعة ٩: ٢٥٨، الباب ٢٤ من أبواب المستحقّين للزكاة، الحديث الأوّل

۱. عدالت اقتصادی

- «۴» ۲۴ بَابُ جَوَازِ إِعْطَاءِ الْمُسْتَحِقِّ مِنَ الزَّكَاةِ مَا يُغْنِيهِ وَ أَنَّهُ لَا حَدَّ لَهُ فِي الْكَثْرَةِ إِلَّا مَنْ يُخَافُ مِنْهُ الْإِسْرَافُ فَيُعْطَى قَدْرَ كِفَايَتِهِ لِسَنَةٍ
- ۱۱۹۷۰- ۱- «۵» مُحَمَّدُ بْنُ يَعْقُوبَ عَنْ عَلِيِّ بْنِ إِبْرَاهِيمَ عَنْ أَبِيهِ عَنِ ابْنِ أَبِي عُمَيْرٍ عَنْ سَعِيدِ بْنِ غَزْوَانَ عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ ع قَالَ: **تُعْطِيهِ مِنَ الزَّكَاةِ حَتَّى تُغْنِيَهُ.**

وسائل الشيعة؛ ج۹، ص: ۲۵۸

١. عدالت اقتصادی

- فالغنی الذی یهدف الإسلام إلی توفیره لدی جمیع الأفراد هو هذا الغنی الذی جعله حدّاً فاصلًا بین إعطاء الزکاة ومنعها.

١. عدالت اقتصادی

- ومرّةً اخرى يجب أن نرجع إلى النصوص ونفتّش عن طبيعة هذا الحدّ الذى يفصل بين إعطاء الزكاة ومنعها؛ لنعرف بذلک مفهوم الغنى فى الإسلام.

موسسه
رواق حکمت
علمی تحقیقاتی
PORCH of Wisdom
CULTURAL INSTITUTION
ISLAM QUEST.NET